

## ورشة عمل:

### الأطر القانونية للتعاون بشأن المياه العابرة للحدود الجوانب الرئيسية والفرص المتاحة للدول العربية مذكرة اعلامية

#### I. الخلفية:

الماء هو مورد نادر على نحو متزايد في المنطقة العربية. وقد ساهم الاستهلاك المفرط للاستخدامات الصناعية والزراعية والمحلية إلى تدهور حاد في كمية المياه ونوعيتها. بالنظر إلى النمو الديموغرافي، وتأثيرات تقلبات المناخ والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، فإن إدارة المياه تشكل وسوف تظل تشكل تحديا كبيرا.

بالنظر للموارد المائية في المنطقة العربية، سواء المياه السطحية او الجوفية، فإنه يجري تقاسم أكثر من الثلثين بين الدول في المنطقة أو مع الدول المجاورة من خارج المنطقة. لذا تعتمد معظم الدول العربية على الأنهار و / أو المياه الجوفية التي يتم تقاسمها مع الدول المجاورة لإمداداتها من المياه العذبة. وبالنظر إلى التحديات المتزايدة للمياه في المنطقة، يصبح التعاون في شأن الموارد العابرة للحدود ذا أهمية متزايدة بالخاص إذا تم الابتعاد عن النزاعات بين الدول المتشاطئة فإن التعاون في الموارد المائية العابرة للحدود سوف يساهم في إحلال الاستقرار والسلام والازدهار في المنطقة .

وقد وفرت اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية (اتفاقية المياه) للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (UNECE)، منذ دخولها حيز النفاذ في عام 1992، إطارا هاما لتحسين إدارة الموارد المائية السطحية والجوفية العابرة للحدود في المنطقة الأوروبية. ان اتفاقية المياه حاليا هي الإطار القانوني الدولي الوحيد الساري المفعول والذي يحكم إدارة موارد المياه العابرة للحدود. لقد أصبحت اتفاقية المياه إطار قانوني متعدد الأطراف للتعاون العالمي حول المياه العابرة للحدود، و هذه الاتفاقية مفتوحة لانضمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. في هذا السياق، فإن اتفاقية المياه بإمكانها ان توفر إطارا متينا للتعاون بين بلدان المنطقة العربية ومع دول الجوار، كما ان الخبرات والسياسات والإرشادات الفنية التي وضعت في إطار اتفاقية المياه يمكن أن تكون ذات فائدة كبيرة للمنطقة العربية.

المجلس الوزاري العربي للمياه، الذي يعمل في إطار جامعة الدول العربية، قام بتبني قرار في دورته الخامسة (يونيو) 2013 ، يدعو بموجبه مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي للتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا لغرض عقد ورشة عمل لمناقشة اتفاقية المياه لعام 1992 من أجل توضيح الالتزامات القانونية، وكذلك لدراسة إمكانية تحويل التجارب الناجحة للمنطقة العربية. ودعا القرار أيضا الدول العربية للمشاركة في هذه الورشة.

## الأهداف والغايات:

.II

إن ورشة العمل ستقوم بمناقشة امكانية تعزيز التعاون عبر الحدود من أجل تحسين إدارة الموارد المائية بين الدول المتشاطئة، واستدامة هذه الموارد المشتركة، وحماية حقوق المياه. على وجه التحديد، تهدف ورشة العمل إلى زيادة الوعي وفهم الأطر القانونية المختلفة للتعاون بشأن موارد المياه المشتركة. وسوف توفر منبرا لمناقشة الفرص التي تقدمها عولمة اتفاقية المياه للمنطقة العربية.

تهدف ورشة العمل بالخصوص إلى:

- مراجعة الأطر القانونية للتعاون في مجال الموارد المائية المشتركة المتاحة على الصعيد العالمية والإقليمية و صعيد الحوض؛
- تفصيل المبادئ التوجيهية والأحكام العامة لاتفاقية المياه، التزاماتها الرئيسية، فضلا عن أهميتها المحتملة على الوضع الخاص في المنطقة العربية؛
- تقديم نتائج ملموسة من العمل الذي أنجز في إطار اتفاقية المياه، بما في ذلك وثائق التوجيه التقني والاستراتيجي، ولا سيما "الأحكام النموذجية على المياه الجوفية العابرة للحدود"، والتجارب العملية لتطبيق اتفاقية المياه على الأرض؛
- تسليط الضوء على الفرص وإلهام الممارسات والحلول الناجحة للنهوض بالأطر والأدوات القانونية والمؤسسية للتعاون في مجال المياه العابرة للحدود في المنطقة العربية؛
- مناقشة الفوائد المحتملة للدول العربية من انضمامها إلى اتفاقية المياه، وإظهار الفوائد التي تعود على الاتفاقية الناشئة عن انضمام الدول العربية.

## تنظيم العمل:

.III

ان العروض الرئيسية وتسهيل التنظيم سوف يسمح بمناقشة القضايا المتعلقة بالأطر التعاونية لإدارة المياه العابرة للحدود في المنطقة العربية. وسيتم تشجيع جميع المشاركين على المساهمة بنشاط في المناقشات.

إن المشاركين العرب سيقومون بوضع وثيقة ختامية تتضمن التوصيات الرئيسية لعرضها على المجلس الوزاري العربي للمياه.

وسيركز المؤتمر على المواضيع التالية:

- إعداد المشهد: حقوق ومسؤوليات الدول في التعاون عبر الحدود بموجب اتفاقية المياه وبالنسبة لاتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997 بشأن قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية
- القانون الدولي وتطبيقه على المياه الجوفية: مشروع 2008 عن المواد المتعلقة بقانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود الصادر عن لجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي و أحكام الاتفاقية النموذجية للمياه الجوفية العابرة للحدود (UNECE 2012).
- مشروع اتفاقية بشأن الموارد المائية المشتركة في المنطقة العربية وإمكانيات تعزيز التعاون في مجال المياه المشتركة بين الدول العربية.
- تعزيز الجوانب القانونية والمؤسسية للتعاون العابر للحدود على المياه السطحية والجوفية.
- التنفيذ العملي لاتفاقية المياه: التشارك في إدارة الموارد المشتركة، وتحقيق التوازن بين المصالح المختلفة للتنمية في الأحواض العابرة للحدود والتكيف مع التغير المناخي.
- المضي قدما: مناقشة حول الفرص والتحديات لتعزيز التعاون عبر الحدود في المنطقة، و ذلك بالنظر للمزايا عند الانضمام لهذه المعاهدات.

#### .IV. المشاركة:

سيشارك في ورشة العمل كبار المسؤولين ومستشارون قانونيون للوزراء المعنيين بالمياه و وزراء الشؤون الخارجية في 22 دولة أعضاء في جامعة الدول العربية. سيساهم في ورشة العمل خبراء مختصون بقانون المياه الدولي وممارسون في مجال المياه من المنطقة الأوروبية والمنطقة العربية. كما سيتم دعوة المنظمات الدولية وممثلي الجهات المانحة. العدد المستهدف من المشاركين هو 40.

#### .V. المكان والشركاء:

سيتم انعقاد ورشة العمل يومي 11-12 يونيو عام 2014 في العاصمة التونسية، تونس.

ويتم تنظيم الاجتماع بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا (UNECE)، ومركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي التابع لجامعة الدول العربية، والشراكة العالمية لمياه البحر الأبيض المتوسط (GWP-Med) بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA).

يتم توفير التمويل لورشة العمل من قبل كل من فرنسا وسويسرا و مرفق البيئة العالمية (GEF)، شبكة تبادل المعرفة للمياه العالمية و الموارد (IW: LEARN) وجامعة الدول العربية.

#### .VI. معلومات عملية:

سوف تبدأ ورشة العمل في الساعة 9 من صباح يوم الأربعاء 11 يونيو 2014 وتنتهي في الساعة 5 من مساء يوم الخميس 12 يونيو 2014 في تونس.

سوف تكون لغات العمل العربية والإنجليزية، مع ترجمة فورية. وسيتم توفير وجبات الغداء واستراحات القهوة كما سيتم تنظيم حفل استقبال للعشاء في الأربعاء 11 يونيو 2014.

#### التسجيل:

من أجل التسجيل، ينبغي للمشاركين المرشحين إرسال رسالة الترشيح واستمارة التسجيل إلى أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا <nathalie.halm@unece.org> ومركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي التابع لجامعة الدول العربية <cofws@yahoo.com> في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز 15 مايو 2014.

#### الدعم المالي للبلدان ذات الاقتصاديات في مرحلة انتقالية:

يمكن للمنظمين أن يقوموا بتمويل مشاركة ممثل واحد من الوزارة المكلفة بالمياه وممثل واحد من وزارة الشؤون الخارجية. وينبغي تقديم طلبات الحصول على الدعم المالي الى سكرتارية اللجنة الاقتصادية لأوروبا <nathalie.halm@unece.org> في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز 15 مايو 2014. الرجاء إرسال نسخة من جواز السفر لأغراض إدارية. لن يتم قبول أي

طلب للحصول على الدعم المالي بعد هذا الموعد النهائي. وسيتم توفير التغطية المالية وفقا للقواعد واللوائح المالية للأمم المتحدة.

### **تأشيرة السفر:**

يتعين على المشاركين الذين يحتاجون إلى تأشيرة، البدء بإجراءات التأشيرة قبل ثلاثة أسابيع على الأقل من الاجتماع. ينبغي على المشاركين الذين يحتاجون إلى تأشيرة لدخول تونس وغير قادرين على تأمين تأشيرة الدخول لتونس من وطنهم إبلاغ المنظمين في أقرب وقت ممكن. عند استلام الترشيح الرسمي بالبريد الإلكتروني، و على أساس الطلب، يمكن إرسال دعوة شخصية من قبل المشاركين و ذلك لتسهيل عملية طلب التأشيرة.

### **صفحة ويب ورشة العمل:**

لمزيد من المعلومات والمواد ذات الصلة بورشة العمل، مثلا: برنامج العمل، معلومات عملية عن مكان الاجتماع، وكذلك عن وسائل النقل والإقامة في تونس، سوف تكون متاحة في وقت قصير على الرابط التالي:

[www.unece.org/env/water/workshop\\_Arab\\_countries\\_2014.html](http://www.unece.org/env/water/workshop_Arab_countries_2014.html)